

حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية
من وجهة نظر ادارة الضرائب
(دراسة استطلاعية على الإدارة العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي)

أ. أبو القاسم محمود أبو ستالة

د. عمر محمد الغرياني

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

omarelghariani@gmail.com

amabusatala@elmergib.edu.ly

أ. عزالدين عبدالعظيم باكير

د. منصور محمد الفرجاني

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

قسم المحاسبة / كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب

Eabakir@elmergib.edu.ly

mmalferjani@elmergib.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي ، وتم جمع البيانات من خلال صحيفة الاستبيان صممت خصيصاً لاستطلاع آراء العاملين بإدارتي الضرائب العامة بمدينة طرابلس وبنغازي، وتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي SPSS ، واستخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف تحليل فرضيات الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع مكاتب الضرائب بليبيا باعتباره مجتمعاً واضحاً للدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين بمكاتب الإدارة العامة للضرائب بمدينة طرابلس وبنغازي، وبلغ عدد العاملين الذين شملتهم الدراسة (90)، وتم إتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات العينة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، ولقد تحصل الباحثين على (77) استبيان إي بنسبة 85%.

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات والمتمثلة في (مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ حماية المساواة بين المساهمين في المعاملة، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. واهم ما أوصت به هذه الدراسة هو توجيه الاهتمام لمبادئ حوكمة الشركات من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات للتعريف بحوكمة الشركات، وأيضاً حث الجهات المسؤولة على إلزام كافة الشركات العاملة في ليبيا على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.



مما لا اختلاف عليه أن حوكمة الشركات تحتل اليوم أهمية كبيرة، في ظل ما يشهده العالم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب فيه الشركات دورا كبيرا ومؤثرا، مما يتطلب ضرورة رقابة هذا الدور وتقييمه من خلال عملية الإشراف والرقابة، بحيث ان اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدي الى الحد من الفساد المالي والاداري، وبالتالي يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي في الشركات. وتشير حوكمة الشركات بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى، ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وبريطانيا (سهام، 2018).

وبما أن الضريبة هي عبارة عن تكاليف تفرض على ارباح الشركات، لذلك تقوم ادارة هذه الشركات الى استخدام مجموعة من الممارسات للتأثير على الارباح التي تظهر في القوائم المالية لتفادي دفع الضريبة، ولذلك كان من الضروري ايجاد العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ومع توسع نطاق الأعمال وانتشار الشركات متعددة الجنسية برزت ظاهرة التهرب الضريبي، وفي ليبيا كما في سائر الدول النامية بشكل خاص أصبحت العنوان الرئيس وتزداد من عام إلى آخر وفي الدول المتقدمة موجودة أيضاً هذه الظاهرة ولكن بصورة أقل وعلى ما يبدو أن المنظومة الأخلاقية في الدول المتقدمة أفضل من مثلها في الدول النامية حيث تستورد الدول النامية نظم الفساد وأساليب التهرب الضريبي من الدول المتقدمة على أنها مثل ومبادئ يجب الاقتداء بها، لذا فان على الإدارة العامة للضرائب أن تراعي جميع تلك التغيرات عند رسم توجهاتها من خلال توفر الاستقلالية التي تمكنها من الالتزام بمسؤولياتها اتجاه الدولة والمكلفين والمجتمع ، ومن هنا برزت أهمية البحث في هذا الموضوع لأهميته الواضحة في بناء أنظمة للإدارة تعتمد على أدوات ووسائل فعالة للحوكمة تعالج ظاهرة التهرب الضريبي وتحقق حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وتحد قدر الإمكان من هذه الظاهرة وتعزز ثقة أصحاب المصالح بها.

ومن هنا كان من الضروري دراسة دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر ادارة الضرائب العامة بطرابلس وبنغازي، حيث يعد هذا الموضوع حديث نسبياً، وعلى حد علم الباحثين لم يتم التطرق له في ليبيا لغاية الآن.

مشكلة الدراسة:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعد من احد اهم المشاكل المهمة التي تواجهها الدولة الليبية لأن هذه الظاهرة لها العديد من الآثار السلبية، حيث يؤدي انخفاض حصيلة الضرائب إلى الأضرار بالخزانة العامة مما يؤدي إلى المساس بسير عمل المرافق العامة وقيام الدولة بوظائفها المختلفة، وايضا يؤدي التهرب الضريبي إلى المساس بالعدالة الضريبة وإلى الإخلال بالمساواة بين المكلفين، مما قد يدفع الدولة إلى زيادة العبء الضريبي لكي تعوض الحصيلة الضائعة مما يضر في نهاية الأمر بالمكلفين الأمانة قد يؤدي بها التوسع بالضرائب غير المباشرة التي يكون فيها التهرب محدوداً رغم ما هو



معروف عن هذه الضرائب من عدم عدالتها بالنسبة للطبقات الفقيرة، لذلك تلجأ بعض الشركات في محاولة منها التهرب بشتى الطرق والأساليب من أدائها، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لمعرفة اثر تطبيق مبادئ حوكمة في الحد من التهرب الضريبي، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو دور مبادئ حوكمة الشركات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية من وجهة نظر ادارة الضرائب ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1 - تسليط الضوء على حوكمة الشركات والتهرب الضريبي والعلاقة بينهما.
2- بيان دور مبادئ حوكمة الشركات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق رسالة وأهداف الإدارة العامة للضرائب.

3- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن من شأنها أن تساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- تساعد هذه الدراسة على معرفة أو تحديد ما تبذله الإدارة العامة للضرائب وما تحققه من موارد وجهود لأجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
2- تساهم هذه الدراسة في مواكبة الجهود التي تقوم بها الجهات المسؤولة في الدولة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

3- إثراء المكتبة بإضافة جديدة متمثلة في دور حوكمة الشركات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

4- تعتبر هذه الدراسة عاملاً مساعداً لدراسات مستقبلية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية:

H0 : يوجد دور لمبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

H0₁: يوجد دور لمبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

H0₂: يوجد دور لمبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

H0₃: يوجد دور لمبدأ حماية أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

H0₄ : يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

H0₅: يوجد دور لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وفيما يلي عرض لبعض منها حيث أشارت معظم الدراسات الي تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات ومدى الادراك لتلك الأهمية ودورها في الحد من التهرب الضريبي، نادت معظم الدراسات الى توظيف حوكمة الشركات في عملية الحد من التهرب الضريبي ، وفيما يلي بعض الدراسات.

دراسات على حوكمة الشركات.

دراسة (سامية وبن علي، 2017)، بعنوان "دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على الشركات التأمين التكافلي: الجزائر"، وهدفت الدراسة ابراز اسهامات الحوكمة في الرقابة على أنشطة شركات التأمين التكافلي، وعرض أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، تمثل حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالاً لإحكام السيطرة على أداء شركات التأمين التكافلي من خلال الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وأيضاً خلصت الدراسة أن نتائج قياس معايير الحوكمة وفق مؤشر كوفمان الصادرة عن البنك الدولي أنه كلما كانت مؤشرات الحوكمة السنّة مرتفعة في البلد، كانت خدمات التأمين المقدمة أقل مخاطرة. وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، ضرورة التزام شركات التأمين التكافلي بمعايير الحوكمة، والاعتبارات الاخلاقية الصادرة عن جهاز الضبط الشرعي، وتعزيز الدور الرقابي للجهات المسؤولة عن مدى التزام شركات التأمين التكافلي بمبادئ الحوكمة والضوابط الشرعية.

دراسة (العابدي، 2016)، بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية : الجزائر"، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة وكذلك إبراز أثر الإصلاح المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية باعتبارها أساس إعداد القوائم المالية وأيضاً تحديد آليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع وكذلك منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومات المحاسبية وكذلك خلصت الدراسة أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تسعى للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل عمى تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم وأيضاً خلصت الدراسة أن التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تطوير الإفصاح المحاسبي، حيث تفصح الشركة عن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية والنصف السنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية وشفافية. وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة وكذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشيد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

دراسة (القرواني، 2015)، بعنوان "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي : الجزائر"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وكذلك التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات وأيضاً الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة ومعرفة مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملامته لطبيعة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المالية ومدى مساهمتها في تعزيز الإفصاح المحاسبي بحيث توصلنا إلى وجود رابط قوي كذلك ودلالة إحصائية فيما بين حوكمة الشركة



والإفصاح المحاسبي وهذا ما يعكس مدى أهمية تطبيق حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في تعزيز الشفافية والإفصاح وجودة المعلومة المالية بحوكمة فعالة ورشيده كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي التي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية ومن أهم توصيات الدراسة لاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة، والدور الاستثماري في المجتمع وأيضاً العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم تطبيق الحوكمة وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

دراسة (علي واخرون، 2013)، بعنوان "دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية : العراق"، وقد هدفت الدراسة الى بيان مدى امكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب، وتحديد المتطلبات الاساسية والاليات المتاحة لتطبيق مبادئ الحوكمة وبيان دور قواعد واليات الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية لتحقيق رؤيا ورسالة الهيئة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة يؤدي الى تضيق الفجوة الضريبية والتزام العاملين بالقوانين والتعليمات والاجراءات الضريبية، الحد من التهرب الضريبي، تحقيق التزام الطوعي للمكلفين، وكما ايضا خلصت الدراسة الى ان تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة تعمل على توزيع المسؤوليات بين الاطراف ذات العلاقة في المؤسسة مما يؤدي الى سهولة قياس وتقويم الاداء الاستراتيجي، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، أن تبني مفهوم الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب لما له أثر في تحسين اداء الهيئة وحماية حقوق الاطراف ذات العلاقة بالهيئة وتحقيق العدالة وضمن الافصاح والشفافية والمساءلة مما يؤدي الى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي.

دراسة (الشيخ، 2012)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم : فلسطين"، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات والمعوقات التي تحد من تطبيقها والتعرف على تأثير تطبيق الحوكمة على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة نظراً لقلّة عدد مجتمع الدراسة المكون كم (47) شركة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين إلا أن الأمر مازال بحاجة إلى التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق الأمر الذي يتطلب إجراءات أكثر إلزاماً للشركات الدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واختبار ذلك كشرط من شروط تطبيق الحوكمة في البورصة وكذلك خلصت الدراسة إلى على أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تحرص على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المنشورة مما يعكس مدى إدراك تلك الشركات لتأثير جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، ضرورة بدل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع والمحافظة على مستوى من الإفصاح والشفافية في



التقارير المالية وإتاحتها لكافة الأطراف أصحاب المصالح وكذلك قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من أثر عامل الإشاعة على مستوى سعر السهم في البورصة والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار وتعزيز العوامل الايجابية التي تؤثر على سعر السهم.

دراسات على التهرب الضريبي:

دراسة (الخفاجي ولطيف، 2017) بعنوان "الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة ميدانية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاعفاءات الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه يوجد دور فعال للإعفاءات الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وايضا تؤدي الى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وذلك من خلال مراعاة ظروفهم الشخصية والعائلية، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها انه من الضروري ان تتبنى ادارة الضرائب اصدار التشريعات الخاصة بزيادة الاعفاءات الضريبية مما له اثر على الحد من التهرب الضريبي، وايضا ضرورة تحديث التشريعات الضريبية مع المتابعة للمشكلات التي يفرزها التطبيق والعمل على سد كل الثغرات التي تظهر اثناء التنفيذ.

دراسة (طالب، 2015) بعنوان "أثر التهرب الضريبي على حصيلّة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية: الأردن"، وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر التهرب الضريبي على حصيلّة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج أولاً المنهج الوصفي في عرض البيانات، والثاني الاستقرائي لاختبار الفرضيات والثالث المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة وذلك لمعرفة أثر التهرب الضريبي على حصيلّة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد توصلت الدراسة إلى انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتهرب الضريبي غير المشروع على حصيلّة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات أهمها: بناء قاعدة بيانات لجميع المواطنين والمقيمين على ارض المملكة الأردنية الهاشمية بحيث يصبح الجميع ملزمين بتقديم بيانات عن طبيعة الأنشطة التي يزاولونها حتى ولو كانوا غير خاضعين للضريبة.

دراسة (معالي، 2015) بعنوان "معوقات التحصيل لدى الدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب : فلسطين"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات التحصيل الضريبي لدى ادارة الضرائب في فلسطين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان اهم معوقات التحصيل الضريبي هو عدم الالتزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة ونقص المعلومات المتعلقة بقيمة دخل المكلف في الاقرار الضريبي وعدم شمولها، وجعل المكلفين بالقوانين الضريبية، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، ضرورة المتابعة الدورية والمستمرة من قبل الادارة الضريبية للإقرارات والكشوف والتقديرات الضريبية، وذلك من خلال تفعيل دور المراجع الداخلي على المكاتب الفرعية للدوائر الضريبية، ومتابعة التقديرات الضريبية من قبل العاملين بالضرائب.

دراسة (Zakariya, 2015)، بعنوان "محددات التهرب الضريبي: أدلة من نيجيريا"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي من وجهة نظر دافعي الضرائب النيجريين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم اختيار عينة عشوائية وعددها (379) لكون مجتمع الدراسة كبير والذي يبلغ عدده (26313) في تحقيق اهدافها، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات التي تم



جمعها لتحديد العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تشير الى ان النظام الضريبي ومستوى الدخل ومستوى التعليم لديها علاقة ايجابية هامة مع التهرب الضريبي من دفع الضرائب، وايضا معدل الضريبة والفساد يشير الى علاقة ايجابية ولكنها ليست مرتبطة بشكل كبير مع التهرب من دفع الضرائب، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها انه يجب على الدولة ان تعمل على تحسين النظام الضريبي من خلال تعديل القوانين والسياسات التي من شأنها تشجع الناس على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية طواعياً، وايضا ان الاختيار السليم والتوازن وطريقة الاصلاح الضريبي الفعال يؤدي نحو مزيداً من الالتزام على مستوى مختلف.

دراسة (سعد، 2014) بعنوان " تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية : فلسطين"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي يكونها تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وأيضا ابراز التحديات التي على موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في الشركات التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق اهدافها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان الدراسة كشفت انه يوجد ثغرات بنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، ان على الادارات الضريبية العمل على تطوير كفاءة موظفيها بالتدريب المتواصل، وان يعمل الموظفون في الدوائر الضريبية بعمل فحص دوري ومستمر لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي يستخدمها المكلفين.

دراسة (اكرم، 2019)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية : ليبيا"، وقد هدفت الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في ادرة المال العام، وكذلك استعراض اهم اليات الرقابة للحد من الفساد المالي للشركات الصناعية المملوكة للدولة، واستعراض اهم مؤشرات الفساد المالي في ليبيا حسب التقارير والنشرات الدولية والمحلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق اهدافها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان حوكمة الشركات، ان حجم الفساد الموجود في ليبيا والشركات المملوكة للدولة يعطي مؤشر خطير جداً يجب الوقف عنده، حيث ان معدلات الفساد المالي اصبحت بشكل متزايد، وان الفساد المالي المستشري في الشركات المملوكة للدولة يحتاج ال اليات الحوكمة الرقابية والتي تساهم بشكل كبير حماية الاموال العامة من خلال الياتها الداخلية، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها، الزام الشركات المملوكة للدولة بتطبيق اليات الحوكمة لمعالجة مشكلة الفساد المالي التي تعاني منها تلك الشركات، الزام الشركات المملوكة للدولة بمبادئ الشفافية والافصاح، العمل على صياغة واصدار قانون لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام واعتبارها من اشد الجرائم.

دراسة (سهام، 2018)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي : الجزائر"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق اهدافها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان حوكمة الشركات نظام تعتمده الشركات من اجل ادارة سليمة والمحافظة على حقوق كل من لهم علاقة معها، واثبتت الدراسة الدور التي تحققه تطبيق مبادئ الحوكمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وايضا تحتاج مهنة المحاسبة ان تمتلك قواعد ومبادئ اخلاقية خاصة لمهنة المحاسبة يلتزم بها المحاسب عند ممارسته لمهنته، وعلى ضوء



نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها العمل على تعزيز تطبيق الحوكمة في المؤسسات التي يتناسب مع طبيعة عمل كل مؤسسة، وايضا التركيز على ضرورة الالتزام بقواعد السلوك الاخلاقي المحاسبي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

ومن خلال استعراضنا للدراسات السابقة والتي تناولت موضوعات الحوكمة والتهرب الضريبي يتبين لنا الاتي. تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة في اهمية الحوكمة، وما تتناوله من مبادئ الحوكمة التي لها دور كبير وهام في سير عمليات الشركات بشكل منظم لأعمالها، وما ينتج عنه مخرجات جيدة من التقارير المالية تتسم بالشفافية، وبالتالي تجنب حدوث تهرب الضريبي لهذه الشركات نتيجة لعملها المنظم والجيد، وتتفق مع الدراسات التي تناولت التهرب الضريبي على خطورة التهرب عن دفع الضريبة وما له من دور سلبي على اقتصاد الدولة والذي يعتمد بشكل جزئي على الضرائب المحصلة من المكلفين في تمويل جزء من نشاطاته.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث انها ربطت الحوكمة بالتهرب الضريبي ودورها في الحد من التهرب الضريبي، الا دراسة واحدة، دراسة خيرى سهام، (2018)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، اتفقت معها في الحد من التهرب الضريبي، واخرى اتفقت معها في الحد من الفساد المالي، دراسة حمزة محمد اكريم، (2019)، بعنوان "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية"، ولكن تختلف معها في المنهج المتبع للدراسة بينما ان الدراسات السابقة التي تم استعراضها تناولت الموضوع بشكل منفصل.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تناولت موضوع جديد يختلف عن الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة في ليبيا وهو حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في المؤسسات الليبية، وعملية الربط بين الحوكمة والتهرب الضريبي.

وعليه فسوف تكون هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة والمحاولة لتغطية أي فجوة لم يتم التعرض لها من حيث مدى ارتباط مبادئ حوكمة الشركات بالتهرب الضريبي، والتي ركزت اهتمامها في الموضوعات بشكل منفصل او الربط في بعض الجزئيات.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في (مبادئ حوكمة الشركات) والمتمثلة في هذه الدراسة بالأبعاد التالية: (مبدأ الإفصاح والشفافية - مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة - مبدأ حماية أصحاب المصالح - مبدأ حماية حقوق المساهمين - مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة).

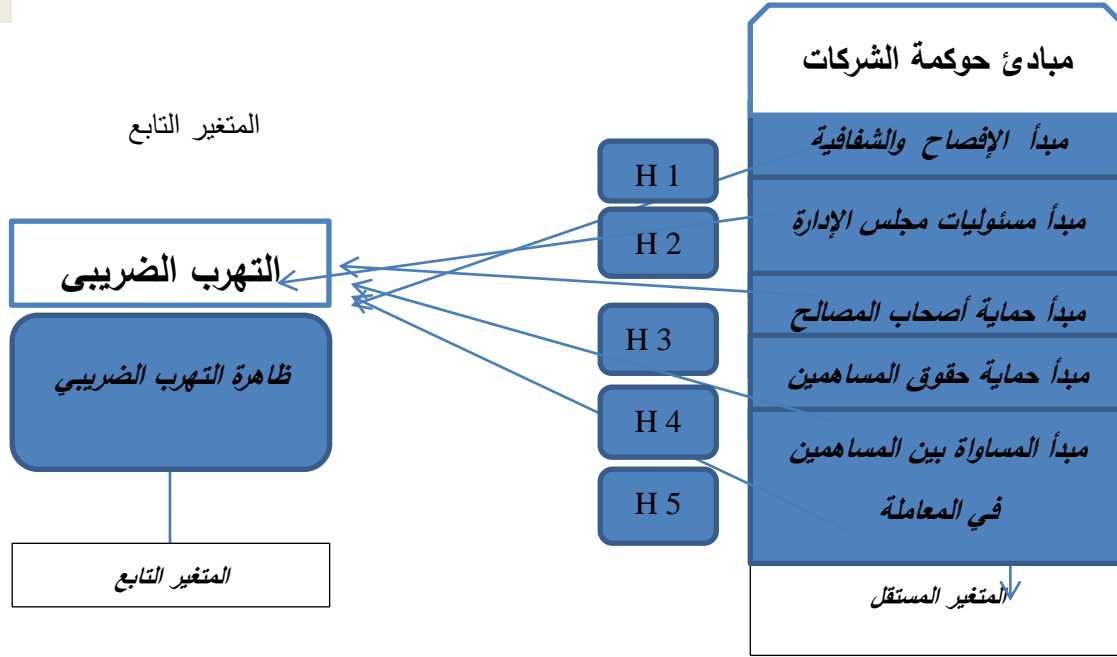
المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في (ظاهرة التهرب الضريبي).

نموذج الدراسة:

لقد تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الاطار النظري والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وفيما يلي نموذج الدراسة:



المتغير المستقل



- الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الموضوعية: أقتصرت الباحثين في دراستهم على معرفة دور مبادئ حوكمة الشركات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية.
2. الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الإدارة العامة للضرائب في طرابلس وبنغازي.
3. الحدود الزمنية: تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين (شهر يناير _ شهر اغسطس 2019 م).
4. الحدود البشرية: تم اختيار عينة من العاملين بالإدارة العامة للضرائب بمدينة طرابلس وبنغازي.

مصطلحات الدراسة:

1- **حوكمة الشركات:** عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين بحيث توفر الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة ووسائل تحقيقها إضافة إلى مراقبة الأداء (اكريم، 2019).

2- **التهرب الضريبي:** "هو الامتناع الكلي أو الجزئي عن دفع الضرائب المستحقة" (قرموش، 2014: ص23).

الحوكمة:

موضوع حوكمة الشركات اصبح في عصرنا الحالي من الموضوعات المهمة التي تطبق، سواء كان في القطاع الخاص والعام على حد سواء، وزادت اهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى الانتقال من النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد فيها بدرجة كبيرة على القطاع الخاص لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد ادى ذلك الاتساع في حجم المشروعات الى انفصال الملكية عن الادارة، واصبحت تلك المشروعات تبحث عن مصادر التمويل بأقل تكلفة من المصادر المصرفية، فتوجهت الى اسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، وبذلك تزايدت انتقالات رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل



غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية الى ضعف اليات الرقابة على تصرفات على تصرفات المديرين، والى وقوع كثير من الشركات في ازمات مالية، وبذلك دفع العالم للاهتمام بالحوكمة (إنفال، 2017).

ومن خلال ما ورد فان حوكمة الشركات برزت بعد حدوث انهيار كبير لاقتصاد دول العالم والشركات التي نشأ عندها مشاكل وفساد اداري ومالي، مما جعل بروز حوكمة الشركات له اهمية كبيرة للغاية في هذا الوقت لكي تنظم حوكمة الشركات ادارة اعمال واقتصاديات العالم من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هذه الشركات.

مفهوم حوكمة الشركات:

لقد تعددت مفاهيم الحوكمة كالتالي:

حوكمة الشركات هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع ان ادارة الشركات تعني بمصالح الاطراف التي يهتمهم أمرها في ظل احتصار الحوكمة، في هدف تعظيم ثروة الملاك، وارتباط الحوكمة بهدف انفصال الملكية عن الادارة (سهام 2018).

" تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين، والاطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمناً بذلك هيكل الأهداف الموضوعية من قبل الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء" (الجمال، 2014).

حوكمة الشركات تمثل في التركيز على كيفية تعظيم الربحية وقيمة الشركة في الاجل الطويل، كما ينظر اليه اخرون من الوجهة الاخلاقية باعتباره يشير الى حماية حقوق مساهمي الاقلية (جريرة، 2015).

ومن خلال ما ورد من التعريفات السابقة فان حوكمة الشركات هي مجموعة الليات التي تنظم وتنسق العلاقة بين المساهمين والمديرين بما يضمن للمساهمين العائد الامثل لأموالهم وعدم استغلال المديرين لتلك الاموال بما يحقق مصالحهم الشخصية، ويضر المؤسسة وعلاقتها مع الفئات المختلفة لأصحاب المصالح.

أهداف حوكمة الشركات:

لقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف و يمكن التعبير عنها عند بعض الكتب بوجهات نظر مختلفة كما يلي: (الصالحين، 2016).

1 - ضمان الشفافية والافصاح في جميع اعمال الشركات وتأمين العدالة لكافة اصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركات وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 - توفير الحماية للمساهمين وحقوق ومصالح العاملين بكافة فئاتهم ومنع تضارب الاهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح والمنافع المتبادلة.

3 - إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

4 - عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الادارة ومسئوليات أعضائه.

5 - تأمين حق المساهمة امام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات والحد من استغلال السلطة في غير المصالح العامة.

6 - زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

7- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.

8 - تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل.



9 - العمل على تأكيد مراجعة الاداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الاداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين ومستقلين عن الادارة التنفيذية، ومحاسبة الادارة التنفيذية امام المساهمين.

أهمية الحوكمة:

وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة، وتزايدت في البيئة الاقتصادية المعاصرة أهمية التزام الشركات بتطبيق الحوكمة الجيدة، ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها. وتظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي: (العبيد، 2017).

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
2. تحقيق وضمن النزاهة، الحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات، بدءاً بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها.
3. تعتبر أسلوب لجذب الادخار في الشركات وأسواق المال، من خلال توفير الحماية لكبار المقرضين والمساهمين، وضمن عوائد مجزية لاستثماراتهم.
4. تفادي وجود أية أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره.
5. تؤدي حوكمة الشركات الى زيادة التنافسية خاصة في ظل العولمة وازالة الحواجز التجارية وتزايد حركة انتقال رؤوس الاموال، بحيث تقوم بحماية أموال تمويل الشركات لعمليات الشركات ذات قيمة حقيقية مما يؤدي لزيادة سرعة حركة انتقال رأس المال.
6. محاربة التلاعبات وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوثها، وعدم السماح باستمرارها.
7. تساعد حوكمة الشركات على تجنب الانهيارات المالية والحد من التقلبات الشديدة، وتساعد على استقرار الاسواق المالية.
8. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربطه بالإنتاج.

خصائص حوكمة الشركات:

- لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص نذكر منها: (الكريم، 2019).
- 1- الافصاح والشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وهي دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في اجراءات ادارة الشركات وإدارة افرادها واتخاذ القرارات الرشيدة.
 - 2- الانضباط: وذلك من خلال اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح وتبني القوانين واللوائح والتشريعات والتعليمات التي توضح الحقوق وتحدد الواجبات وهي تعتبر صمام الامان الرئيسي للحوكمة.
 - 3- الاستقلالية: وهي الالية التي تقلل او تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس ذى نفوذ على المؤسسة او مساهم من الحجم الكبير على مجلس المؤسسة، وهذه الالية التي تفرض كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان والمدقق للحسابات بحيث لا يسمح بتأثير لأي نفوذ على قرارات مجلس المؤسسة.
 - 4- المساءلة: أي يجب على المسؤولين والذين يعملون على تنفيذ الاعمال في المؤسسة تحمل تبعات اعمالهم ونتائج قراراتهم، وهذا ما يحتم على مجلس ادارة المؤسسة ان يحدد مسؤوليات وصلاحيات كل مسؤول في موقعه مما يسهل على جميع المتعاملين في المؤسسة معرفة حدود عملهم خدمة للمؤسسة وتحقيقاً لأهدافها.

5- المسؤولية: أي وجود مسؤولية لجميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة بحيث تساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالشركة بشكل أفضل من خلال معرفة العاملين على الاعمال المطلوبة منهم كل حسب موقعه ومحاسبتهم عليها.

6- العدالة: أي يجب احترام والاعتراف بحقوق مختلف الاطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة بما يكفل المساواة والانصاف، ومن هذه الاطراف مصالح اقلية المساهمين، وذلك من خلال وضع نظم تمنع العاملين في داخل المؤسسة من المديرين واعضاء مجلس المؤسسة من الاستفادة من مناصبهم في المؤسسة بالمتاجرة في الاسهم.

7- المسؤولية الاجتماعية: اعتبار المؤسسة المواطن الجيد من خلال رفع الوعي الاجتماعي وبمستوى عالي من السلوك المثالي والقيم للعاملين بالمؤسسة، والنظر إليها كعون اقتصادي جيد.

مبادئ ومعايير حوكمة الشركات:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله. ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات :منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. المقصود بمبادئ حوكمة الشركات هي القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح المرتبطة.

يمكن عرض أهم المبادئ التي وردت من قبل الجمعيات والمنظمات فيما أوردهته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أوردت خمس مبادئ أساسية متمثلة في الاتي: (سهام، 2018 : إنفال، 2018).

1- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** يجب أن يشجع نظام الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنظمات على الشفافية ويضمن تقديم إفصاحات موثقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الموارد الهامة شاملا الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومكافأاتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.

2- **مبدأ حماية أصحاب المصلحة:** يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات علي تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بإعمال المؤسسة والتي يحميها القانون، وان يسمح بوجود آليات لمشاركتهم بما يكفل تحسين مستوى الأداء وان يكون لهم فرصة الحصول علي المعلومات المتصلة بذلك.

3- **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للمؤسسة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة ، ومسؤولية المجلس أمام الشركة والمساهمين، وعلي المجلس أن يحرص علي الحصول علي كل المعلومات وان يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين، وان يلتزم المجلس بالقانون مع الحرص على مصالح الاطراف ذات المصلحة، و المعاملة المتكافئة لجميع العاملين، وضمان مسؤولية المجلس الكافية الموثوق بها.

4- **مبدأ حقوق المساهمين:** يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين ويسهل ممارسة حقوق المساهمين، بحيث يتضمن توفير الاساليب الاساسية لتسجيل الملكية ونقلها، وحقهم في مشاركة اتخاذ قرارات المؤسسة، وحقهم في المشاركة الفاعلة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، والكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.





5- **مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين** : يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين أغلبية وأقلية ، مساهمين محليين وأجانب، وذلك بتوفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الاسهم والحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة الاسهم قبل عملية الشراء، ويجب على اعضاء مجلس ادارة المؤسسة الافصاح عن كل المعلومات التي تخص كافة أنشطة المؤسسة، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول علي تعويض عند انتهاك حقوقهم.

يلاحظ مما سبق يمكن القول أن هذه المبادئ بمثابة قواعد مرجعية يتم استخدامها لوضع الاجراءات الحاكمة للشركات ، فهي إعادة هيكلة للأنظمة الداخلية والمرتبطة بأفضل الممارسات الإدارية والمالية ، وذلك لتحقيق معدلات عالية في الأداء والنمو الاقتصادي.

مفهوم وأنواع التهرب الضريبي:

الضريبة عبارة عن مبالغ نقدية تستقطعها الدولة من الاشخاص والمؤسسات والشركات وهذا حتى تقوم الدولة بتمويل نفقاتها أي حتى تقوم بتمويل قطاعات تصرف الدولة عليها مثل التعليم أو الصرف على البنى التحتية وغيرها، أما التهرب الضريبي فهو يعني أن يلجأ المكلف بشتى الاساليب والطرق ان يقلل من مقدار الضريبة المدفوعة.

التهرب الضريبي: هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد أو شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة والمترتبة على دخله أو ثروته أو على أي واقعة أخرى منشئة للضريبة (استهلاك أو الاستيراد مثلا)، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون وتتنطوي على الغش والخداع وسوء النية.

ويعد التهرب الضريبي جرماً يعاقب عليه القانون في معظم بلدان العالم، ويُعَرَّض الضالعين فيه للمساءلة أمام القضاء وعقوبات مدنية وجنائية، قد تصل إلى السجن. (قرموش، 2014).

ويجب التمييز في هذا المجال بين التهرب الضريبي -المجرم قانوناً- وأساليب مشروعة لا يحاسب عليها القانون، وإن كان بعضها مدفوعاً بنية استغلال الثغرات الموجودة في نصوص القوانين بنية تجنب الضريبة أو تخفيضها إلى أقصى حد ممكن.

أنواع التهرب الضريبي:

من خلال التعريفات السابقة للتهرب الضريبي اتضح للباحث ان هنالك نوعان من التهرب الضريبي: أولهما التهرب المشروع الذي لا جرم فيه وثانيهما التهرب الضريبي غير المشروع او الإجرامي وسوف نتناول فيما يلي كلى على حدة.

أولاً : التهرب المشروع:

هو ان يتبع الممول طرقاً محاسبية وقانونية يستطيع بواسطتها ان ينفذ من الفجوات والثغرات التي يتركها المشرع في التشريع الضريبي دون أن يدفع الضريبة ومع ذلك يعد الأمر قانونياً (التجنب الضريبي) ولا يقل هذا النوع من التهرب أهمية عن النوع غير القانوني لأنه يؤثر تأثيراً كبيراً على الإيرادات الضريبية ويتحلل بالعدالة في توزيع الضريبة فيجعلها عبئاً على الممولين الصغار الذي ليس في وسعهم شراء الخبرات المحاسبية والقانونية عالية التكاليف لتجنب دفع الضريبة ، التجنب الضريبي يكون عادة في البلاد المتقدمة وذلك بسبب تعقد القوانين الضريبية ،وتعدها وتوافر الخبرة الفنية المحاسبية والقانونية التي في مقدارها العثور علي ثغرات في التشريعات الضريبية والاستفادة منها في تجنب الضريبة.(معالي، 2015).



ثانياً: التهرب غير المشروع

هو ان يقوم المكلف بعمل جريمة مخالفة للقانون بقصد التخلص من الوفاء بالتزاماته الضريبية كلياً او جزئياً بوسيلة أو أكثر وضياع حق الخزينة العامة وبالتالي ينتج عنه الاضرار بالدولة، وبالتالي مخالفة المكلف للأحكام القانونية مستخدماً اساليب غش وتحايل لتفادي دفع الضريبة. (قرموش، 2014).

ومن خلال ما سبق فانه سواء كان التهرب مشروعاً او غير مشروعاً، بنية التهرب عمداً او بغير نية العمد، فان صور التهرب او أنواعها التي تم ذكرها، تكون النتيجة الناجمة عن التهرب واحدة، وهي خسارة الدولة لجزء من إيرادات الخزينة العامة.

أشكال وطرق التهرب الضريبي

لكي يقوم المكلف فرداً او شركة او مؤسسة بعملية التهرب الضريبي يحتاج لمساعدة من أشخاص ذوي خبرة عملية من الذين مارسوا عملية التحايل والتهرب الضريبي من قبل، وبالتالي الاستعانة بخبراتهم وممارساتهم لهذا العمل باستغلال الثغرات الموجودة في القانون، ومنها التهرب الضريبي عن طرق المعاملات المحاسبية (كتضخم الاعباء، وتخفيض الإيرادات)، والتهرب الضريبي عن طريق عمليات مادية وقانونية، وذلك عن طريق التحايل القانوني وهو الاسلوب الاكثر استعمالاً والارقي تقنياً وذلك بالتهرب عن طريق الثغرات القانونية من خلال استغلال بعض المنافذ القصور الموجودة في النظام التشريعي الضريبي وبذلك لا يتم فرض أي عقوبة علي مرتكبيها حيث يستعين المتهم بأهل الخبرة والاختصاص للاستفادة من تلك الثغرات، واما التهرب عن طريق التحايل المادي وذلك من خلال عدم التصريح القانوني بالمواد والمنتجات والارباح والتي هي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هذا الاخفاء بشكل جزئي او كلي (ابوعياش، 2013).

دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

تشير الدراسات بأنه من الممكن ان يكون لحوكمة الشركات دور واسهامات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك من خلال التطبيق الفعال للحوكمة وانها سوف تكون قادرة على حل مشكلة هيمنة طرف او اكثر داخل المؤسسة على القرارات الادارية والمالية، والتقليل من تأثيرهم على القرارات المالية، وبذلك سوف يكون للحوكمة دور كبير في تبيد قلق المستثمرين وأصحاب المصلحة ناحية مصداقية وموثوقية القوائم المالية، وهذا ما توصلت له هذه الدراسة من خلال الجانب النظري، وسوف يكون للجانب العملي ما يعزز هذا الاعتقاد او ينفيه من خلال دراسة دورمبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي على الادارة العامة للضرائب بينغازي وطرابلس.

الدراسة العملية:

في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعّة بواسطة الاستبيان الموزع على المشاركين في الدراسة البالغ عددهم سبعة وسبعون مشارك، كما سيتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث ان المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع الانترنت التي تعرضت لهذا الموضوع وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول الى اهداف



الدراسة، فإن الباحثون اعتمدوا على هذا المنهج للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور افضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة، كما انه تم استخدام اسلوب المسح الشامل لعينة الدراسة، واستخدام الطرق الاحصائية المناسبة من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الاولية لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك لإثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيعتمد الباحثون على بعض المناهج البحثية الآتية:

الجانب النظري: يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الادب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية ومواقع الانترنت التي تعرضت لهذا الموضوع.

الجانب العملي: يتم اتباع المنهج التحليلي لدراسة دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي بلبيبا، واستخدام الطرق الاحصائية المناسبة من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك لإثبات صحة فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

طرق جمع البيانات:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للبيانات هما:

المصادر الثانوية: وحيث يتم معالجة الاطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية المستمدة من الأدبيات المتعلقة بحكومة الشركات والتهرب الضريبي والمتوفرة في بعض الكتب العربية والاجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات العلمية، والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء الى جمع البيانات الاولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصا لاستطلاع آراء العاملين بإدارتي الضرائب العامة العاملة بمدينة طرابلس وبنغازي حول دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي في المؤسسات اللبيبية، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع مكاتب الضرائب بلبيبا باعتباره مجتمعا واضحا للدراسة، ونظرا لتجانس ونشابه مجتمع الدراسة تم اختيار عينة، وتمثلت عينة الدراسة من العاملين في مكتب الادارة العامة للضرائب بمدينة طرابلس وبنغازي، وبلغ عدد العاملين الذين شملتهم الدراسة (90)، ونظرا لصغر حجم العينة ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم إتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات العينة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، وذلك بإتباع طريق الاتصال المباشر للإجابة علي الاستبيان وتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به لضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان، ولقد تحصل الباحثين على (77) استبيان بنسبة 85%.

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حيث اعدادها تم على النحو الاتي:

- أعداد استبانة اولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- اجراء دراسة اختبارية ميدانية اولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة الى قسمين كما يأتي:

القسم الاول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من (5) فقرات، والمتمثلة بالمؤهل العلمي، العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة ، ومدى ممارسة وظيفة الحوكمة أثناء العمل.

القسم الثاني: تناول دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في المؤسسات الليبية، وتم تقسيمه الى خمسة محاور كما يلي:

- دور مبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ويتكون المحور من (7) فقرات.
- دور مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ويتكون المحور من (6) فقرات.
- دور مبدأ حماية أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ويتكون المحور من (6) فقرات.
- دور مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ويتكون المحور من (6) فقرات.
- دور مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) ويتكون المحور من (8) فقرات.
- وتكون إجمالي الاستبيان من (33) فقرة، ما عدا البيانات الشخصية.

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام مقياس ليكرت Likert Five Point Scale ذي النقاط الخمس للتعبير عن أسئلة الاستبيان

كما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي وذلك بهدف دراسة آراء آراء العينة:

الجدول رقم (1)

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
النقاط	1	2	3	4	5
مدي القبول	1.79 - 1.00	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	5.00 - 4.20
القرار	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول

الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وذلك لتحليل البيانات

المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، ولقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. اختبار الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Test لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
2. اختبار كولمجراف - سمرنوف One-Sample Kolmogorov Smirnov Test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
3. أسلوب المتوسطات الحسابية Means لمعرفة اتجاه آراء العينة حول موضوع الدراسة، وما إذا كان متوسط آراء العينة اكبر من 3.40.
4. اختبار (One-Sample T-Test.) لاختبار فرضيات الدراسة (عند مستوى دلالة 0.05).

أولاً : ثبات الاستبيان Reliability

تم استخدام اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة حيث يشير (Miller, 1995) إلي أنها من أكثر الطرق الإحصائية شيوعاً لقياس ثبات الاختبار، كما أفاد (Hair; et al., 2006) أن جودة الأداة تتحقق إذا زاد معامل الفا كرونباخ عن 0.60 والجدول رقم (2) يوضح أن معاملات الثبات لفقرات الاستبيان كان 61 % وهي أعلى من النسبة المطلوبة 60% ، وهذا يشير إلي أن أداة البحث (الاستبيان) تتمتع بدرجة عالية من الثبات وتعتبر عن الظاهر المدروسة.

الجدول رقم (2): Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.61	38

الوصف الاحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

العمر: جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	عدد الحالات	النسبة%
أقل من 30 سنة	41	53.24
30 الى أقل من 40 سنة	25	32.46
40 الى أقل من 50 سنة	23	29.87
40 الى أقل من 60 سنة	13	16.88
من 60 سنة فأكثر	2	2.59
المجموع	77	100.0

بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن (41) مبحوثاً وما نسبته (18.18%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أقل من 30 سنة و(25) مبحوثاً وما نسبته (32.46%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين 30 إلى أقل من 40 سنة و(23) مبحوثاً وما نسبته (29.87%) من عينة الدراسة كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية 40 إلى أقل من 50 سنة و(13) مبحوثاً وما نسبته (16.88%) من عينة الدراسة كانت أعمارهم 50 سنة إلى أقل من 60 سنة و(2) مبحوثاً وما نسبته (2.59%) من عينة الدراسة كانت أعمارهم أكثر من 60 سنة، وهنا نجد ان اغلب المفحوصين اعمارهم متوسطة مما يجعلهم أكثر دراية في طبيعة عملهم مع المكلفين وقدرتهم على اكتشاف الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية المقدمة لهم بغية التهرب من دفع الضريبة.

1. المؤهل العلمي : جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة%
دبلوم متوسط	5	6.49
دبلوم عالي	7	9.09
بكالوريوس	40	51.94
ماجستير	25	32.46
دكتوراه	0	00
المجموع	77	100.0



حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية

أ. أبوالقاسم أبوستاله، د. عمر الغرياني، د. منصور الفرجاني، أ. عزالدين باكير جامعة المرقب



أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) أن (5) مبحوثين وما نسبته (6.49%) يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط و (7) مبحوثاً وما نسبته (9.09%) من خريجي المعاهد العليا و(40) مبحوثاً وما نسبته (51.94%) من خريجي الجامعات، و (25) مبحوثاً وما نسبته (32.46) يحملون المؤهل العالي الماجستير، مما يدل بأنهم يتمتعون بمؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة، وهو يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول الى نتائج مرضية في ادراك دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي.

المسمى الوظيفي : جدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	عدد الحالات	النسبة %
فاحص ضريبي	51	66.23
رئيس قسم	14	18.18
مدير ادارة	12	15.58
المجموع	77	100.0

كشفت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (66.23%) كانوا يعملون كفاحصين ضريبيين في حين إن (14) مبحوثاً وما نسبته (18.18%) من رؤساء الأقسام، و(5) مبحوثين وما نسبته (15.58%) كانوا مدراء ادارة، وهذا يشير بان ادارة الضرائب يوجد لها هيكل اداري مناسب ومما يزيد من صدق نتائج الدراسة، حيث ان المستجيبين هم من القائمون على ادارة الضرائب والفاحصين المباشرين على عمليات تقدير وتحصيل الضرائب مما يجعلهم أكثر دراية بموضوع الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

سنوات الخبرة : جدول (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد الحالات	النسبة %
أقل من 5 سنوات	5	6.49
من 5 الى أقل من 10 سنوات	33	42.85
من 10 الى أقل من 15 سنة	26	33.76
من 15 سنة فأكثر	31	16.88
المجموع	77	100.0

أظهرت النتائج في الجدول (6) أن (5) مبحوثين وما نسبته (6.49%) كانت لهم خبرة في وظائفهم الحالية من أقل من 5 سنوات و(33) مبحوثاً وما نسبته (42.85%) تراوحت خبرتهم من 5 الى أقل من 10 سنوات و(26) مبحوثاً وما نسبته (33.76%) كانت لهم خبرة من 10 الى أقل من 15 سنة و (13) مبحوثاً وما نسبته (16.88%) كانت خبرتهم من 15 سنة فأكثر، وهذا يشير بأن افراد العينة يملكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم، وبالتالي قدرة العينة على الاجابة بموضوعية في مجال دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي، ويعطي للنتائج مصداقية ودقة أكبر .



جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب ممارسة وظيفة الحوكمة

الاجابة	عدد الحالات	النسبة%
نعم	30	38.96
لا	47	61.03
المجموع	77	100.0

أظهرت النتائج في الجدول (7) أن (47) مبحوثاً وما نسبته (61.03%) كانوا قد مارسوا وظيفة (الحوكمة) اثناء العمل في حين ان (30) مبحوثاً وما نسبته (38.96%) لم يسبق لهم ان يمارسوها، وهذا مؤشر بأن العاملون بإدارة الضرائب العامة لديهم الخبرة الكافية والمناسبة عن مفهوم الحوكمة، مما يعطي للنتائج مصداقية ودقة أكثر.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في المؤهلات العلمية، العمر، المسميات الوظيفية، سنوات الخبرة ، ومدى ممارسة وظيفة الحوكمة أثناء العمل.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف One-Sample K-S Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري لاختبار فرضيات الدراسة، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً والجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف ، وتشير نتائج التحليل أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة الاختبار أقل من 3 وهذا يدل على أن البيانات المستخدمة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن الاعتماد عليها في إجراء الاختبارات الإحصائية المعملية.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test الجدول رقم (8)

		مبدأ حماية حقوق المساهمين	مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة	مبدأ أصحاب المصالح	مبدأ الإفصاح والشفافية	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
N		77	77	77	77	77
Normal Parameters a,b	Mean	3.9926	4.0498	4.1472	4.1342	4.0666
	Std. Deviation	.23162	.23111	.27569	.23107	.25536
Most Extreme Differences	Absolute	.189	.148	.160	.161	.280
	Positive	.189	.138	.160	.161	.252
	Negative	-.175-	-.148-	-.139-	-.151-	-.280-
Kolmogorov-Smirnov Z		1.654	1.299	1.405	1.412	2.460
Asymp. Sig. (2-tailed)		.008	.068	.039	.037	.000
a. Test distribution is Normal.						
b. Calculated from data.						



ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One Sample T-Test، وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات ومناقشتها.

المحور الأول: دور مبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

تهتم الفرضية الأولى بدراسة مبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تتضمن الاستبيان عدد 7 فقرات من الأسئلة الموجهة إلي عينة الدراسة.

تتص الفرضية الأولى على: يوجد دور لمبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور وهو مبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهرب تتراوح من 3.922 إلي 4.117 وهو أكبر من متوسط القبول المحدد 3.40 كما أن المتوسط الحسابي للمحور ككل كان من 3.99 وهو أيضاً أكبر من متوسط القبول المحدد 3.40 مما يشير إلي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن لمبدأ حماية حقوق المساهمين دور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما يؤكد ذلك نتيجة اختبار T والتي كانت لجميع الفقرات وللمحور أكبر من 1.964 وهذا ما أكده مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000).

الجدول رقم (9) One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة يدعم مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.	50.704	76	.000	3.974	3.82	4.13
يساهم وجود عدد أكبر من ممثلي صفات المساهمين في مجلس إدارة الشركة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	51.813	76	.000	3.922	3.77	4.07
تمكين الإدارة من الإفصاح للمساهمين في مجلس إدارة الشركة يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	58.711	76	.000	3.987	3.85	4.12
يساهم الإفصاح للمساهمين عن الأنشطة غير العادية التي تقوم بها الشركة على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	58.284	76	.000	3.935	3.80	4.07

الاجتماع الدوري للجمعية العامة للمساهمين يحد من التلاعب يُسهم في الحد من ظاهرة التهريب.	58.257	76	.000	4.026	3.89	4.16
تزويد المساهمين بالمعلومات الكاملة عن الموضوعات التي يتعين اتخاذ قرارات بشأنها في اجتماعات الجمعية العمومية	66.577	76	.000	3.987	3.87	4.11
مشاركة المساهمين في عملية اتخاذ القرارات يساهم في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي.	70.513	76	.000	4.117	4.00	4.23
مبدأ حماية حقوق المساهمين	151.257	76	.000	3.99258	3.9400	4.0452

وبشيء أكثر تفصيلاً فمن الجدول (9) فيما يتعلق بالسؤال الأول أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة يدعم مكافحة ظاهرة التهريب الضريبي ولقد أشارت النتائج إلي أن المتوسط الحسابي لأراء المشاركين بالدراسة بلغ 3.974 وهو أكبر من متوسط القبول مما يدل على أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة له دور في الحد من التهريب الضريبي وهو ما أكدته قيمة اختبار $T_{50.70}$ ، أما السؤال الثاني يساهم وجود عدد أكبر من ممثلي صفات المساهمين في مجلس إدارة الشركة في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي. فقد كان أقل العوامل تأثيراً من وجهة نظر عينة الدراسة حيث كان المتوسط الحسابي 3.922 وهو أكبر من متوسط القبول وفقاً لقيمة اختبار $T_{51.813}$ فإنه يعتبر مؤثر وذو دلالة إحصائية؛ وفيما يتعلق بالسؤال السابع مشاركة المساهمين في عملية اتخاذ القرارات يساهم في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي فقد كان أكثر الفقرات تأثيراً فقد كان المتوسط الحسابي 4.117 وهو يقع في منطقة القبول وهو ما أكدته نتيجة اختبار $T_{70.513}$ ، أما فيما يتعلق بباقي الفقرات فلقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على أنها ذات دلالة إحصائية معنوية Sig أقل من 0.05 وجميعها مؤثرة في عملية الحد من التهريب الضريبي من وجهة نظر أفراد العينة، وبالنظر إلي جميع الفقرات كمحور واحد فإن نتائج التحليل دلت على أن مبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي ذو دلالة إحصائية معنوية وهي 0.000 وأن متوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة كان 3.99، مما سبق نخلص إلي أن جميع فقرات هذا المحور ذات دلالة إحصائية. وبالتالي قبول فرضية الدراسة الأولى : يوجد دور لمبدأ حماية حقوق المساهمين في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي.

المحور الثاني: خصص هذا القسم للتعرف على دور مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي.

تهتم الفرضية الثانية بدراسة دور مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي، حيث تنص على أنه يوجد دور لمبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي.

تتضمن الاستبيان عدد 6 فقرات من الأسئلة الموجهة إلي عينة الدراسة لتقييم دور مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي ومن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المتوسط الحسابي يقع في منطقة قرار القبول (موافق) لجميع فقرات هذا المحور حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 4.00 و 4.13 وكانت نتيجة اختبار T أكبر من المعيار 1.964 لجميع الفقرات، وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000).



جدول رقم (10) One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية في الحصول على المعلومات ذات العلاقة بتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي يساهم في الحد من ظاهرة التهرب.	54.488	76	.000	4.026	3.88	4.17
الالتزام بتعزيز خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لتساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	54.093	76	.000	4.000	3.85	4.15
دعم حقوق الأقلية من خلال تعزيز خاصية عدم التحيز بالمعلومات المحاسبية يساهم في الحد من ظاهرة التهرب.	67.011	76	.000	4.013	3.89	4.13
قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ترتبط بعمليات أو مسائل للشركة مما يساهم في الحد من التهرب.	61.413	76	.000	4.013	3.88	4.14
قيام الشركة بالإفصاح عن آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة من شأنه أن يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	64.355	76	.000	4.117	3.99	4.24
قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإيضاحات اللازمة بصورة عادلة للمساهمين لتعزيز خاصية الدقة للحد من التهرب الضريبي.	63.567	76	.000	4.130	4.00	4.26
مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة	153.768	76	.000	4.04978	3.9973	4.1022



إن أكثر العوامل أهمية في هذه المجموعة والتي لوحظت من خلال نتائج التحليل الوصفي للدراسة هو (قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإيضاحات اللازمة بصورة عادلة للمساهمين لتعزيز خاصية الدقة للحد من التهرب الضريبي، قيام الشركة بالإفصاح عن آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة من شأنه أن يساهم في الحد من ظاهرة، قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية في الحصول على المعلومات ذات العلاقة بتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي يساهم في الحد من ظاهرة التهرب) حيث كانت بمتوسط حسابي 4.13 و 4.11 و 4.026 على التوالي وهي في نطاق الموفق وفقاً مقياس ليكرت، وهذا يؤكد على أنها من أهم العوامل المؤثرة في الحد من التهرب الضريبي في هذا المحور؛ ثم يأتي بعد ذلك دعم حقوق الأقلية من خلال تعزيز خاصية عدم التحيز بالمعلومات المحاسبية يساهم في الحد من ظاهرة التهرب وكذلك قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ترتبط بعمليات أو مسائل للشركة مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. كما أن اختبار T كان ذو دلالة إحصائية وأكبر من (1.964). ولقد كان عامل الالتزام بتعزيز خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لتساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. ذا أهمية كما أكدته اختبار T والذي كانت قيمته (54.093) وهو أكبر من 1.964 ولقد كان المتوسط الحسابي لها 4.000 هي تقع في نطاق مستوي موافق حسب مقياس ليكرت، أما فيما يتعلق بالمحور كوحدة واحدة فلقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على أنه ذو دلالة إحصائية، مما سبق نخلص إلى أن جميع فقرات هذا المحور ذات دلالة إحصائية. وبالتالي قبول فرضية الدراسة الثانية: يوجد دور لمبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المحور الثالث: خصص هذا القسم للتعرف على دور مبدأ أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

تهتم الفرضية الثالثة بدراسة دور مبدأ أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تنص على: يوجد دور لمبدأ حماية أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. ولقد تتضمن الاستبيان عدد 6 فقرات من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور يتراوح ما بين 4.052 و 4.299، وهي أيضاً أكبر من متوسط القبول المحدد 3.40 مما يشير إلى أن جميع الفقرات تعبر عن دور مبدأ أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما يؤكد ذلك نتيجة اختبار T والتي كانت أكبر من المعيار المحدد 1.964 لجميع الفقرات، وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية P-value لكل الفقرات وهو (0.000).

ومن خلال الجدول رقم (11) فإنه يمكن تقسيم هذه المجموعة إلى مجموعتين حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة تظم المجموعة الأولى فقرات آراء أفراد العينة الموافقين بشدة وهي: (الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافٍ عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية يساعد في الحد من ظاهرة التهرب). حيث كان متوسط إجابات أفراد العينة (4.299 و 4.234) علي التوالي وهما أعلى قيم في المحور الحالي مما يدل على أهميتها في مبدأ أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر آراء أفراد العينة وهذا ما أكدته نتيجة التحليل الإحصائي والتي كانت ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة اختبار T علي التوالي 66.944 و 66.399. أما المجموعة الثانية

حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية

أ. أبوالقاسم أبوستاله، د. عمر الغرياني، د. منصور الفرجاني، أ. عزالدين باكير جامعة المرقب



فتشمل أربع فقرات تمثل آراء أفراد العينة الموافقين حسب مقياس ليكرت الخماسي وهي باقي جميع فقرات المحور فلقد كان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة بين 4.052 و 4.130 وهي تقع في مدي الموافق، كما أن اختبار T كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته لجميع الفقرات اكبر من الحد المطلوب 1.964. أما فيما يتعلق بالمحور كوحدة واحدة فلقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على انه ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة P-value 0.000، كما كان متوسط اتجاه أفراد العينة يساوي 4.14719 وهو وفقا للمقياس المحدد واقع في منطقة قرار الموافق.

مما سبق يمكن القول أن مبدأ أصحاب المصالح له دور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة وقبولها وهي: : يوجد دور لمبدأ حماية أصحاب المصالح في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

جدول رقم (11) One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قيام الشركة بتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصالح في الوقت المناسب يساهم في الحد من التهرب.	61.034	76	.000	4.052	3.92	4.18
الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافٍ عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب.	66.944	76	.000	4.299	4.17	4.43
توفير الحماية لأصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق يؤدي إلى الحد من ظاهرة.	73.029	76	.000	4.091	3.98	4.20
قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم يساهم في الحد من ظاهرة التهرب.	82.397	76	.000	4.130	4.03	4.23
قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية يساعد في الحد من ظاهرة التهرب.	66.399	76	.000	4.234	4.11	4.36
قيام إدارة الشركة بوضع خطط وبرامج لمشاركة أصحاب المصالح لتمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تملك الأسهم للعاملين يساهم في الحد التهرب.	64.307	76	.000	4.078	3.95	4.20
مبدأ أصحاب المصالح	132.002	76	.000	4.14719	4.0846	4.2098



المحور الرابع: دور مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

تهتم الفرضية الرابعة بدراسة مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، حيث تتضمن الاستبيان عدد 6 فقرات من الأسئلة الموجهة إلي عينة الدراسة. وتنص الفرضية على أنه: يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الجدول رقم (12) One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	69.379	76	.000	4.234	4.11	4.36
شمولية المعلومات من خلال إتباع الشركة بالإفصاح الكافي عن مصادر واستخدامات الأموال أو الموارد يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	67.597	76	.000	4.208	4.08	4.33
مرونة المعلومات من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد على اختبار أفضل البدائل يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	82.464	76	.000	4.026	3.93	4.12
تعزيز الارتكاز على القوائم المالية بما تقدم من معلومات ، مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	95.173	76	.000	4.065	3.98	4.15
يدعم حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية نحو الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	69.917	76	.000	4.169	4.05	4.29
تدعيم قيام الشركة باستخدام طرق وأساليب التكنولوجيا الحديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات وزيادة مصداقيتها تعمل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	75.767	76	.000	4.104	4.00	4.21
مبدأ الإفصاح والشفافية	157.001	76	.000	4.13420	4.0818	4.1866

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور وهو مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب تتراوح من 4.026 إلى 4.234 وهو أكبر من متوسط القبول المحدد 3.40 وهذا يشير إلي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن لمبدأ الإفصاح والشفافية دور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، كما يؤكد ذلك نتيجة اختبار T والتي كانت لجميع الفقرات وللمحور أكبر من 1.964 وهذا ما أكده مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000). ويمكن تقسيم فقرات هذا المحور إلي مجموعتين حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة تظم المجموعة الأولى فقرات آراء أفراد العينة الموافقين بشدة





وهي: (الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، شمولية المعلومات من خلال إتباع الشركة بالإفصاح الكافي عن مصادر واستخدامات الأموال أو الموارد يساهم في الحد من ظاهرة التهرب). حيث كان متوسط إجابات أفراد العينة (4.234 و 4.208) على التوالي وهما أعلى قيم في هذا المحور مما يدل على أهميتها في مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر آراء أفراد العينة وهذا ما أكدته نتيجة التحليل الإحصائي والتي كانت ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة اختبار T على التوالي 69.379 و 67.597، أما المجموعة الثانية فتشمل أربع فقرات تمثل آراء أفراد العينة الموافقين حسب مقياس ليكرت الخماسي وهي باقي جميع فقرات المحور فلقد كان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة بين 4.026 و 4.169 وهي تقع في مدي الموافق، كما أن اختبار T كان ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمته لجميع الفقرات اكبر من الحد المطلوب 1.964. أما فيما يتعلق بالمحور كوحدة واحدة فلقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على انه ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة P-value 0.000، وكان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة هو 4.134 وهو ضمن منطقة قرار القبول.

مما سبق يمكن القول أن مبدأ الإفصاح والشفافية له دور في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة للدراسة وقبولها وهي: يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المحور الخامس: خصص هذا القسم للتعرف على دور مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

تهتم الفرضية الخامسة بدراسة دور مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تنص على أنه يوجد دور لمبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. حيث تتضمن الاستبيان عدد 8 فقرات من الأسئلة الموجهة إلى عينة الدراسة لتقييم دور مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ومن خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن المتوسط الحسابي يقع في منطقة قرار القبول (موافق) لجميع فقرات هذا المحور حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 4.013 و 4.156 وكانت نتيجة اختبار T أكبر من المعيار المحدد 1.964 لجميع الفقرات، وهذا ما أكده مستوى الدلالة الإحصائية Sig لكل الفقرات وهو (0.000). أما فيما يتعلق بالمحور كوحدة واحدة فلقد دلت نتائج التحليل الإحصائي على انه ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة P-value 0.000، وكان المتوسط الحسابي لآراء أفراد العينة الخاصة بالمحور ككل هو 4.066 وهو ضمن منطقة قرار القبول.

جدول رقم (13) One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المديرين التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى عدم التحيز في المعلومات المحاسبية مما يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	64.719	76	.000	4.156	4.03	4.28
قيام الشركة بالإفصاح عن طرق تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يحسن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مما يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	66.400	76	.000	4.052	3.93	4.17
استقطاب الشركة أعضاء من مجلس الإدارة من المستقلين من غير العاملين بالشركة يساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	67.612	76	.000	4.039	3.92	4.16
التأكد من مدى توافر المهارة اللازمة والميزة الكافية لأعضاء مجلس الإدارة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب	76.150	76	.000	4.065	3.96	4.17
الالتزام بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة يساهم في الحد من ظاهرة التهرب	68.388	76	.000	4.065	3.95	4.18
الإفصاح عن مسؤوليات وواجبات ودور مجلس الإدارة يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	74.484	76	.000	4.013	3.91	4.12
قيام مجلس الإدارة بتقويم أدائه على أسس وأساليب ملائمة في تحسين مستوى الإفصاح للمعلومات المحاسبية يعمل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	74.484	76	.000	4.013	3.91	4.12
التأكد من وجود فصل في اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لتساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	82.397	76	.000	4.130	4.03	4.23
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	139.741	76	.000	4.06656	4.0086	4.1245



حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية

أ. أبوالقاسم أبوستاله، د. عمر الغرياني، د. منصور الفرجاني، أ. عزالدين باكير

جامعة المرقب

ومن خلال العرض والتحليل السابق نخلص إلى أنه هناك دور لمبادئ الحكومة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمؤسسات الليبية، وقبول فرضية الدراسة الرئيسية.



النتائج:

- لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من خلاصة التحليلات واختبار الفرضيات والمتمثلة بالاتي:
1. يوجد دور لمبدأ حماية حقوق المساهمين ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارات العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي، حيث ان مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة وتمكين الادارة من الافصاح للمساهمين عن العمليات الجوهرية التي تقوم بها الشركة و مشاركة المساهمين في عملية اتخاذ القرارات مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 2. يوجد دور لمبدأ حماية المساواة بين المساهمين في المعاملة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارات العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي، حيث ان قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإيضاحات اللازمة بصورة عادلة للمساهمين لتعزيز خاصية الدقة و قيام الشركة بالإفصاح عن آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة من شأنه أن يساهم قامت ان مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة وتمكين الادارة من الافصاح للمساهمين عن العمليات الجوهرية التي تقوم بها الشركة و مشاركة المساهمين في عملية اتخاذ القرارات وكذلك قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ترتبط بعمليات أو مسائل للشركة مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 3. يوجد دور لمبدأ دور اصحاب المصالح ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارات العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي، حيث ان الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافٍ عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة و قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 4. يوجد دور لمبدأ الافصاح والشفافية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارات العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي، حيث ان الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، وشمولية المعلومات من خلال إتباع الشركة بالإفصاح الكافي عن مصادر واستخدامات الأموال أو الموارد مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 5. يوجد دور لمبدأ مسؤوليات مجلس الادارة ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الادارات العامة للضرائب بطرابلس وبنغازي، حيث ان قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المديرين التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى عدم التحيز في المعلومات المحاسبية ظاهرة والتأكد من وجود فصل في اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
 6. للحوكمة أثر واضح في الحد من التهرب الضريبي من خلال مبدأ حماية حقوق المساهمين، و مبدأ حماية المساواة بين المساهمين في المعاملة، ومبدأ اصحاب المصالح، ومبدأ الافصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الادارة.



التوصيات:

1. حث الجهات المسؤولة في الدولة على اعداد الدورات التدريبية واقامة الندوات والورش والتي من شأنها أن تنشر ثقافة حوكمة الشركات والتي من شأنها أن تحد من التهرب الضريبي.
2. ان تعمل ادارة الضرائب على تدريب العاملين لديها وحثهم على المشاركة بالمؤتمرات والندوات لاكتساب الخبرة في اكتشاف طرق التهرب الضريبي.
3. على الجهات المسؤولة في الدولة الاهتمام بتفعيل سوق مالي تتدرج فيه كل الشركات الليبية، وتكوين هيئة رقابية لمراقبة الشركات المدرجة من حيث تطبيقها لمبادئ الحوكمة.
4. على الجهات المسؤولة والمتمثلة في وزارة الصناعة ضرورة متابعة تراخيص كل الشركات العاملة في الدولة وعدم تجديد هذه التراخيص الا بعد دفع المستحق عليها للضرائب.
5. حث الشركات على المنافسة بينها وذلك من خلال الافصاح عن مركزها المالي وجلب المستثمرين من خلال سوق مالي منظم وهيئة رقابية تحمي حقوق المستثمرين.
6. اجراء دراسات مقارنة لتوضيح اهمية دور الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المراجع:

- ابوعياش، يوسف محمود مصطفى (2013)، سلطات الادلة الضريبية في جرائم الضريبة على الدخل، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- اكريم، حمزة محمد،(2019)، بعنوان دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية، المؤتمر
- إنفال، بن محمد (2017)، "دور اليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية"، دراسة لآراء بيئة من المراجعين الداخليين والخارجين بولاية بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر.
- جريدة، طلال سليمان واخرون، (2015)، اثر الاليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبية الابداعية - من وجهة نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن ومدققي الحسابات الخارجين، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 11، العدد2.
- الجمال، جيهان عبدالعزيز، (2015)، المراجعة وحوكمة الشركات، طبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.
- الخفاجي، عبيد خيون و لطيف، عبد الامير زامل (2017)، "الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، دراسة ميدانية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 41، المجلد الثاني عشر.
- سعد، علاء سعيد (2014)، "تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية"، رسالة ماجستير - الجامعة الاسلامية - غزة - فلسطين.
- سهام، خيري (2018)، "دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
- سامية، شارفي و بلعزوز، بن علي (2017)، "دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على الشركات التأمين التكافلي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

الشيخ، عبدالرزاق حسن (2012)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الصالحين، محمد العيش، (2016)، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المراجعة الدولية للقانون، المجلة الدولية للقانون، العدد 4، جامعة بنغازي، ليبيا.

طالب، كفاح عيسى (2015)، "أثر التهرب الضريبي على حصيلة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في المملكة الأردنية الهاشمية- دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، جامعه أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.

العابدي، دلال (2016)، "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

العبيد، يوسف جاسم. (2017). دور الحوكمة في تفعيل الاجهزة الرقابية ومدى فاعلية نظم الرقابة في الجهات الحكومية، ورقة علمية، المؤتمر الدولي الحوكمة في دولة الكويت.

علي، مصطفى عبد الحسين وآخرون (2013)، "دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن العدد 22، جامعة بغداد، العراق.

القرائني، أسامة (2015)، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايي ورقلة وغرداية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

قرموش، ليندة، (2014)، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

معالي، سامح خالد (2015)، "معوقات التحصيل لدى الدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب" - رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

Zakariya, A (2015), Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria, Utara Malaysia.

Abstract

This study attempts to find out the role of corporate governance in controlling tax evasion in Libya. The data used in this analytical study were collected via a questionnaire distributed to employees in the offices of tax authority in Tripoli and Benghazi and was analyzed using SPSS. The questionnaire was distributed to a total of 99 participants. 77 of the participants (i.e. %85) responded by completing the forms and returning them to the researchers.

The study found out that the principles of corporate governance such as the principles of protection of shareholders' rights, protection of equality between shareholders, stakeholders' roles, disclosure and transparency, and the principle of responsibilities of the Board of Directors, have no role in reducing tax evasion.

Therefore, it is highly recommended that special attention has to be paid to the principles of corporate governance through holding conferences and symposiums in order to introduce corporate governance and call upon the responsible authorities to oblige all firms working in Libya to apply the principles of corporate governance.

